الأنباء
السبت 17 اغسطس 2013

المرشد العام لـ «الإخوان» يعلن رفض حكم العسكر والمضي في التظاهرات

مصر: «جمعة الغضب» تتحول إلى أعمال عنف وسقوط عشرات القتلى والجرحى

مؤيدو الرئيس المعزول خلال تظاهرة حاشدة في «جمعة الغضب» أمام مسجد الفتح في ميدان رمسيس أمس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: تحولت الاحتجاجات التي نظمها عشرات الآلاف من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي امس الى اشتباكات عنيفة في أنحاء متفرقة من مصر وتحدث مسؤولون أمنيون ان حوالي 50 شخصا قتلوا في احتجاجات القاهرة و17 آخرين في 3 مدن في «جمعة الغضب» التي دعا إليها الإخوان المسلمون.

ونشرت القوات المسلحة المصرية عشرات المدرعات في الطرق الرئيسية حول العاصمة وقالت وسائل إعلام رسمية إن الجيش المصري انتشر حول المنشآت الحيوية في القاهرة في حين تدفق آلاف من أنصار الرئيس المعزول على الشوارع.

وقال التلفزيون المصري امس ان قوات الجيش والشرطة ستتعامل بكل حزم مع أي خرق للقانون في الوقت الذي شددت فيه السلطات إجراءات الأمن تحسبا لمسيرات أنصار الرئيس المعزول.

ودعت جماعة الإخوان المسلمين الى تنظيم مسيرات امس احتجاجا على فض قوات الأمن لاعتصامين مؤيدين لأنصار مرسي يوم الأربعاء.

وقال شاهد ان 33 شخصا على الأقل قتلوا وجرح عشرات بالرصاص والخرطوش خلال الاحتجاجات في ميدان رمسيس بوسط القاهرة.

وذكرت مصادر طبية إن 8 محتجين قتلوا أمس في مدينة دمياط على ساحل البحر المتوسط في اشتباكات مع قوات الأمن إثر تجمع المتظاهرين للاحتجاج على قمع أنصار الرئيس المعزول.

كما قالت مصادر طبية أيضا إن 4 محتجين قتلوا في مدينة الإسماعيلية في اشتباكات مع قوات الأمن.

وفي الفيوم جنوب غربي القاهرة قتل 5 أشخاص وأصيب 70 شخصا.

وقال شاهد من رويترز إنه رأى إطلاق قنابل غاز مسيل للدموع وسمع دوي أعيرة نارية في ميدان رمسيس بوسط القاهرة حيث تجمع آلاف من أنصار مرسي.

وقال اثنان انهما شاهدا محتجين يلقون الزجاجات الحارقة على مركز للشرطة قرب الميدان.

وعرضت قناة النيل التلفزيونية لقطات لمسلحين بين المحتجين الإسلاميين أطلق أحدهم على الأقل النار من جسر 15 مايو في وسط القاهرة.

وشوهدت مركبات عسكرية يعتليها جنود في وسط القاهرة، حيث أقيمت نقاط تفتيش بالأسلاك الشائكة.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي قد دعت إلى مليونيات لإظهار الغضب من الحملة الأمنية على أنصار الرئيس المعزول.

وأصدرت وزارة الداخلية المصرية تعليمات باستخدام الذخيرة الحية مع من يهاجم الشرطة او المنشآت الحيوية بعد أن أشعل محتجون النار في مبنى محافظة الجيزة الخميس.

وهذه هي المرة الثالثة التي تسقط فيها أعداد كبيرة من مؤيدي الرئيس السابق منذ عزله.

وأصاب فض الاعتصامين جماعة الإخوان بحالة من الغضب الشديد لكنها قالت انها لن تتراجع في مواجهتها مع القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول عبد الفتاح السيسي.

وقال المتحدث باسم جماعة الإخوان جهاد الحداد «بعد ما نتعرض له من ضربات واعتقالات وقتل صارت الانفعالات أقوى من أن يوجهها أحد».

ودعا بيان لجماعة الإخوان الى مليونية غضب بعد صلاة الجمعة.

وقال البيان «رغم كل الآلام والجراح لفقد الشهداء ومعاناة الجرحى والمصابين.. زادتنا جرائم النظام الانقلابي الأخيرة إصرارا ويقينا ان رفضنا له وسعينا لزواله فريضة إسلامية ووطنية وأخلاقية وإنسانية لا يسعنا التخلي عنها».

من جانبه، أعلن المرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمين» د.محمد بديع المضي في التظاهرات في مصر، مؤكدا رفض «حكم العسكر». وقال بديع في رسالة أسبوعية وزعها امس على وسائل الإعلام ان التظاهرات، التي تشهدها أماكن مختلفة في مصر هي دليل على رفض «حكم العسكر».

وأضاف ان «التظاهرات التي لا تتوقف في كل محافظات مصر تجزم بأن هذا الشعب المصري الذي ذاق طعم الحرية ودفع الشهداء ثمنا لها في ثورة 25 يناير 2011 لن يفرط فيها مهما كان الثمن، وأنه لن يقبل أن يدخل إلى حظيرة حكم العسكر من جديد». وقال بديع ان «الشعب الأبي المتمسك بحقوقه يمارس المقاومة السلمية، رغم ضراوة ووحشية الانقلابيين، لأنه يؤمن كل الإيمان بأن قوته في سلميته، وسيظل هكذا».

إلى ذلك اعلن خالد داود أحد قياديي جبهة الإنقاذ امس استقالته بسبب استخدام العنف مع المتظاهرين.

في سياق متصل، نفى مصدر رئاسي مصري ما تردد عن ترشيح شخصيات لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، مؤكدا ان كل ما ينشر في هذا الإطار «لا أساس له من الصحة».

وكانت شائعات ترددت خلال الساعات الماضية عن طريق بعض المواقع الإخبارية حول اتجاه لتعيين عمرو موسى نائبا للرئيس للعلاقات الدولية خلفا للدكتور محمد البرادعي الذي قدم استقالته يوم الأربعاء الماضي على خلفية فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية.

الرئاسة المصرية: لا صحة لما تردد عن ترشيح شخصيات لمنصب نائب الرئيس.. وداود يستقيل من «الإنقاذ»

متظاهرون يحملون أحد المصابين في الأزبكية أمس (رويترز)

جثث لقتلى من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في مسجد الفتح في رمسيس سقطوا خلال تظاهرات الأمس (رويترز)

تحليل إخباري

أميركا تتوخى الحذر في أزمة مصر والبعض يرى رسائل مختلطة

واشنطن ـ رويترز: بإلغاء المناورات العسكرية مع مصر وعدم قطع المعونات الأميركية سعى الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى إظهار عدم رضائه عن الحملة العنيفة التي شنتها قوات الأمن المصرية لفض اعتصامين لأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي دون أن يدير ظهره تماما للجنرالات.

وقال منتقدون إن أوباما تحرك بعد أن «سبق السيف العزل» وإن إدارته أرسلت رسائل مختلطة مرارا من بينها إحجامها عن وصف عزل مرسي بأنه انقلاب عسكري وبالتالي حدت من قدرتها على التأثير في الأحداث. وذكرت مجموعة من الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط ينتمون للحزبين الجمهوري والديموقراطي ان إلغاء مناورات النجم الساطع كان أمرا ضروريا لكنه أقل كثيرا مما هو مطلوب لتحقيق الأهداف الأميركية في مصر. وقال أعضاء مجموعة العمل الخاصة بمصر في بيان «تخاذل الرئيس في تعليق المساعدات للجيش المصري خطأ إستراتيجي يقوض هذه الأهداف ويضعف مصداقية الولايات المتحدة بعد تجاهل مناشدات متكررة من الإدارة الأميركية للسلطات المصرية لتجنب إراقة الدماء».

وذكر مسؤولون أميركيون سابقون أن قرار أوباما يتفق مع تصرفاته المتوازنة منذ أن عزل الجيش أول رئيس مصري منتخب ديموقراطيا في خطوة بدا أن الولايات المتحدة تتغاضى عنها ضمنيا حين قررت عدم الدعوة لإعادة مرسي لمنصبه.

وحاول البيت الأبيض إظهار تأييده للديموقراطية في مصر في الوقت الذي يحمي فيه المصالح الاستراتيجية الأميركية المتمثلة في الحفاظ على استقرار مصر ومعاهدة السلام التي تربطها بإسرائيل والتعاون العسكري مع الجيش المصري والذي يشمل عبورا متميزا في قناة السويس.

ولرغبته في الإبقاء على بعض الروابط مع قادة الجيش المصري ألغى أوباما مناورات النجم الساطع التي تجريها القوات الأميركية والمصرية كل عامين بدلا من أن يعلق المساعدات الأميركية التي تبلغ قيمتها 1,55 مليار دولار سنويا بينها 1,3 مليار مساعدات عسكرية تذهب للجيش.

وقال مسؤول عسكري أميركي كبير سابق: إن النجم الساطع فقدت منذ فترة طويلة أي أهمية بالنسبة لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) التي تعتبرها تدريبات قديمة للدبابات لا تتناسب مع تركيز الجيش الأميركي على مكافحة التشدد والإرهاب.

وأضاف: «كانت هذه خطوة لا تكلف الكثير خطوة غير ذات جدوى تقريبا من جانب الإدارة لأن المناورات ليس لها أهمية وليست مجدية الى حد ما.. هي خطوة لحفظ ماء الوجه ليس لها أي تكلفة».

وذكر مسؤول أميركي سابق ثان انه بإلغاء المناورات وجدت إدارة أوباما فيما يبدو «أداة مفيدة دون أن تضر بكامل العلاقات مع الجيش». وأصدر وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل بيانا أمس الاول قال فيه إنه اتصل بقائد الجيش المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي وحذره من ان أحداث العنف الأخيرة تعرض التعاون الدفاعي بين البلدين للخطر. لكنه قال ان واشنطن ستبقي على علاقاتها العسكرية مع القاهرة.

وذكر عدد من المسؤولين الأميركيين السابقين الذين طلبوا عدم نشر أسمائهم أنه يبدو أن إدارة أوباما أدركت أن لها تأثيرا محدودا نسبيا على الجنرالات الذين يعتبرون أنفسهم في معركة حياة أو موت مع الإسلاميين في مصر.

وقال المسؤول السابق الثاني: «لا أظن أنه سيكون لها تأثير كبير على سلوكهم.. أعتقد أنهم قرروا ان من مصلحتهم السيطرة على الوضع والتحكم فيه ثم إدارته».

وفي بيان صدر في وقت متأخر أمس الأول قالت الرئاسة المصرية إن تصريحات أوباما التي تدين الحملة الأمنية «لا تستند الى حقائق الأشياء» وقد تشجع جماعات العنف المسلح، وقال مسؤول أميركي سابق ثالث «يعتبر الجيش المصري هذا صراع وجود.. أما مساعداتنا فهي مرغوبة لا مسألة وجود».

كما أكد المسؤولون السابقون ان الجيش المصري يحظى بدعم دول خليجية عربية رئيسية تعهدت أن تقدم دعما ماليا للحكومة المصرية الانتقالية بنحو 12 مليار دولار. والمعونات المالية التي قدمتها الدول الخليجية بالفعل أكبر بكثير من المساعدات الأميركية.

وقالت ايمي هوثورن من مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع لمركز اتلانتيك كاونسيل وعضو مجموعة العمل الخاصة بمصر إن رد فعل إدارة أوباما على العنف غير ملائم وبعث برسائل مشوشة.

وقالت هوثورن وهي مسؤولة سابقة في الخارجية الأميركية: «ما يحاول أوباما أن يفعله هو اقتفاء هذا المسار الحذر دون أن يتجه في اتجاه معين بقوة أكثر من اللازم وهو أمر مفهوم في ضوء الضغوط التي يحاول أن يوازنها».

وتابعت: «لكن عند مرحلة معينة يجب أن ننظر إلى هذا بقدر أكبر من الوضوح.. المسلك الحالي لم يفلح وحان وقت محاولة شيء آخر لإرسال رسائل أقوى».

وقال المسؤول السابق الأول ان واشنطن أبعدت كل الأطراف الرئيسية بمحاولتها أن تسلك مسلكا وسطا.

وأضاف: «أبعدنا الجيش لوقوفنا إلى جانب الديموقراطية وأبعدنا الإخوان المسلمين لحرصنا على مصالحنا.. محاولة السير على هذا الخط الدقيق لم يكن للأسف مجرد حبل مشدود بالنسبة للرئيس بل تحول إلى شفرة موسى».

دعا المصريين والعرب والمسلمين للتصدي لكل من يحاول زعزعة أمن مصر

خادم الحرمين: المملكة شعباً وحكومة تقف مع مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة وفي حقها الشرعي لردع كل عابث

الرياض ـ واس: دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المصريين والعرب والمسلمين للتصدي لكل من يحاول زعزعة أمن مصر، معتبرا أن من يتدخل في شؤون مصر الداخلية من الخارج «يوقدون الفتنة».

وقال خادم الحرمين في تصريح حول الأحداث في مصر أذاعه التلفزيون السعودي أمس: «لقد تابعنا ببالغ الأسى ما يجري في وطننا الثاني جمهورية مصر العربية الشقيقة من أحداث تسر كل عدو كاره لاستقرار وأمن مصر وشعبها، وتؤلم في ذات الوقت كل محب حريص على ثبات ووحدة الصف المصري الذي يتعرض اليوم لكيد الحاقدين في محاولة فاشلة إن شاء الله لضرب وحدته واستقراره، من قبل كل جاهل أو غافل أو متعمد عما يحيكه الأعداء».

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

واستطرد الملك عبدالله قائلا: إنني أهيب برجال مصر والأمتين العربية والإسلامية والشرفاء من العلماء وأهل الفكر والوعي والعقل والقلم أن يقفوا وقفة رجل واحد وقلب واحد، في وجه كل من يحاول أن يزعزع دولة لها في تاريخ الأمة الإسلامية والعربية مكان الصدارة مع أشقائها من الشرفاء.

وألا يقفوا صامتين غير آبهين لما يحدث «فالساكت عن الحق شيطان أخرس».

وأضاف: ليعلم العالم أجمع أن المملكة العربية السعودية شعبا وحكومة وقفت وتقف اليوم مع أشقائها في مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية، في عزمها وقوتها إن شاء الله وحقها الشرعي لردع كل عابث أو مضلل للبسطاء من أشقائنا في مصر.

وليعلم كل من تدخل في شؤونها الداخلية بأنهم بذلك يوقدون نار الفتنة، ويؤيدون الإرهاب الذي يدعون محاربته، آملا منهم أن يعودوا إلى رشدهم قبل فوات الأوان فمصر الإسلام والعروبة والتاريخ المجيد لن يغيرها قول أو موقف هذا أو ذاك، وانها قادرة بحول الله وقوته على العبور إلى بر الأمان.

يومها سيدرك هؤلاء أنهم أخطأوا يوم لا ينفع الندم.

الكويت تعرب عن ألمها لسقوط قتلى وتدعو لتفويت الفرصة على من يسعى لإشعال الفتنة

كونا: صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية بأن الكويت وهي تتابع باهتمام بالغ تطورات الأحداث الجارية في مصر لتعرب عن ألمها وأسفها لسقوط عدد كبير من القتلى بين أبناء الشعب المصري الشقيق وتدمير للعديد من المنشآت والممتلكات.

وقال المصدر في تصريح لـ«كونا» امس ان الكويت تدعو إلى ضبط النفس وتفويت الفرصة على كل من يسعى إلى إشعال الفتنة وإدخال البلاد في فوضى عارمة.

كما تدعو إلى التجاوب مع دعوات الحكومة المصرية المتكررة للشروع في حوار جاد لكافة أطياف المجتمع المصري ليمثل مدخلا إلى المصالحة الوطنية المنشودة وإرساء دعائم الديموقراطية التي يتطلع إليها الشعب المصري وليسهم في حقن دماء الأشقاء ويحفظ لمصر أمنها واستقرارها ووحدتها وسلامة أبنائها والنأي بها عن اي اعمال ارهابية.

واختتم المصدر بالتأكيد على دعم الكويت للإجراءات التي تقوم بها الحكومة المصرية للحفظ على الأمن والاستقرار وتحقيق ما عبر عنه الشعب المصري من أمال وتطلعات وفق ما رسمته حكومته من خارطة للطريق في إطار برنامج زمني محدد، معربا عن ثقة الكويت بقدرة الأشقاء في مصر على تجاوز المرحلة الحرجة من تاريخهم لتتمكن مصر من العودة إلى ممارسة دورها الرائد والمؤثر في محيطها الإقليمي والدولي.

فرنسا تخشى أن يستفيد المتطرفون من العنف في مصر

باريس ـ رويترز: قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس امس، إن تصاعد التوترات في مصر قد يصب في مصلحة الجماعات المتشددة، وحث كافة الأطراف على بذل ما في وسعها لنزع فتيل التوتر.

وقال فابيوس لراديو ار.تي.ال «نظرا لأن مصر كانت ضامن السلام في الشرق الأوسط.. يثير هذا المزيد من القلق»، وأضاف «يجب إبداء أقصى درجات ضبط النفس وإلا استفادت الجماعات المتطرفة من الوضع وسيكون هذا خطيرا للغاية».

وذكر فابيوس أنه يجب بذل كل الجهود لتجنب اندلاع حرب أهلية وإقناع جميع الأطراف بالجلوس الى طاولة المفاوضات. وأضاف «يجب إنهاء العنف. يجب على السلطات أن تقدم لفتات وعلى المتظاهرين أيضا إظهار سلميتهم».

هنية: لا يوجد لحماس أي دور عسكري أو أمني في مصر

غزة ـ كونا: نفى رئيس الحكومة المقالة في قطاع غزة اسماعيل هنية امس وجود اي دور عسكري او امني لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) او لفلسطينيين من غزة بالاحداث الجارية في مصر.

وشدد هنية في خطبة الجمعة التي القاها في احد المساجد على ان دور «الحركة العسكري والامني هنا على ارض فلسطين»، مشيرا الى انهم يعملون «ضد الاحتلال الاسرائيلي فقط».

وأكد ان «هناك روابط تربوية وفكرية مع مدرسة الاخوان المسلمين لا ننكرها بل نفخر بها لكنها ليست مسوغا للتدخل في شؤون مصر والدول الأخرى». وأعرب هنية عن أمله في ان يتوحد صوت الامة الاسلامية وان تتحرر إرادتها وأن يستقل قرارها وأن تضع حدا للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

اجتماع لسفراء الاتحاد الأوروبي حول مصر في بروكسل الاثنين

بروكسل ـ ا.ف.ب: أعلن مكتب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون امس، ان ممثلي الدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد سيعقدون اجتماعا الاثنين في بروكسل لدراسة الوضع في مصر. وقال المكتب على حسابه على تويتر ان «اجتماعا للسفراء (المكلفين السياستين الخارجية والأمنية) سيعقد الاثنين لتقييم الوضع في مصر».

وأضاف ان هدف الاجتماع التوصل إلى موقف مشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخصوص الوضع في مصر تمهيدا «لتحركات محتملة».

ويمكن ان يتم خلال هذا الاجتماع أيضا «التحضير لاجتماع محتمل» بين وزراء الخارجية الأوروبيين.

وتقرر منذ فترة طويلة عقد اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية الأوروبيين في السادس والسابع من سبتمبر في ليتوانيا الدولة التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي حتى نهاية 2013.

روسيا لم تفرض حظراً على الرحلات إلى مصر

موسكو ـ أ.ش.أ: أعلنت سلطات الطيران المدني الروسي امس أنها لم تفرض حظرا على تسيير الرحلات إلى مصر.

وأن شركات الطيران الروسية تقرر بنفسها الاستمرار في تسيير رحلاتها إلى مصر أو وقفها، ونقلت وكالة أنباء «نوفوستي» الروسية عن مسؤول في هيئة الطيران المدني الروسي قوله للصحافيين إن السلطات الجوية الروسية لم تصدر تعليمات بحظر تسيير الرحلات إلى مصر.. مضيفا أن سلطات الطيران المدني تترك شركات الطيران تقرر بنفسها تسيير رحلاتها إلى مصر الآن أو إيقافها.

وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، الكسندر لوكاشيفيتش قد قال في بيان بثه على الموقع الإلكتروني للوزارة أمس الاول إن «الاشتباكات والاضطرابات التي بدأت في العاصمة المصرية تصل إلى المدن الأخرى وأنحاء البلاد بما فيها المناطق التي يزورها السياح».. مضيفا القول «تناشد وزارة الخارجية الروسية مواطني روسيا، في هذه الحالة، الامتناع عن زيارة مصر».

وقال مسؤول بوزارة الخارجية الروسية في اجتماع عقد في وقت لاحق في وزارة السياحة الروسية: «لا مكان للحديث عن إجلاء السياح الروس عن مصر. ويمكن أن يكمل الموجودون في مصر رحلات الاصطياف هناك».

وأعلنت سلطات السياحة الروسية عن وجود حوالي 50 ألف سائح روسي في مصر الآن. وقالت هيئة مراقبة حماية حقوق المستهلكين وصحة الإنسان في روسيا إنه يحق للسياح الموجودين في دول تفرض سلطاتها حالة الطوارئ أن يطالبوا بإجلائهم على نفقة شركات السياحة.

الحكومة الهولندية توقف مساعداتها لمصر

بروكسل ـ كونا: أوقفت الحكومة الهولندية المساعدات والإعانات التي تقدمها للحكومة المصرية المؤقتة بعد احداث يوم الاربعاء الماضي.

وذكرت وسائل الاعلام الهولندية امس نقلا عن وزير الشؤون الخارجية فرانس تيمرمانز، ان «المفاوضات هي الحل الوحيد الذي يمكن ان يعيد الى مصر الاستقرار الدائم».

واكد تيمرمانز ان «المفاوضات هي الطريقة الوحيدة التي ستعيد السياح والمستثمرين لمصر وستنعش الاقتصاد المصري وستحقق مستقبلا افضل للشعب المصري». واضاف انه «لا يوجد اي سبب يمنع السياح الهولنديين من الذهاب في عطلة الى الشواطئ المصرية والمنتجعات السياحية في مصر». وذكرت تقارير وسائل الاعلام الهولندية، ان بعض الشركات الهولندية في مصر أما اوقفت او قللت انشطتها، في حين اغلقت شركة النفط العملاقة (شل) مكتبها في مصر لأسباب تتعلق بالسلامة.

السويد: لا نية لوقف أو تعليق المساعدات لمصر

ستوكهولم ـ أ.ش.أ: أكد رئيس الوزراء السويدي فريدريك رينفيلدت امس أنه لا توجد أي خطط لدى حكومته لوقف أو تعليق مساعدات التنمية التي تمنحها السويد إلى مصر، وذلك على خلفية الأحداث الراهنة التي تشهدها الساحة المصرية.

ونقل راديو السويد عن رينفيلدت قوله ـ في تصريحات صحفية ـ إنه يشعر بقلق بالغ إزاء تطورات الأحداث في مصر، محذرا من خطر الانزلاق إلى مراحل أسوأ مما يحدث الآن.

جدير بالذكر أن المساعدات السويدية لمصر قد ارتفعت في عام 2011، وذلك في صورة تمويلات لمشروعات من شأنها تعزيز الديموقراطية في مصر واحترام حقوق الإنسان، حيث وصلت مساعدات العام الماضي الى 57 مليون كرونة سويدية.

أكدا أن التكفير حكم شرعي وليس عقوبة اجتماعية توقع على الخصم

الدعوة السلفية وحزب النور: المصلحة العليا تحتم الحفاظ على الجيش وطي أي خلاف سياسي

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكدت الدعوة السلفية و«حزب النور» أنهما لن يملا من محاولات الوساطة وتشجيع كافة مبادرات المصالحة وجهودها، وأن ما يشغلهما الآن هو التأكيد على الطابع المتدين المسالم للشعب المصري، والحرص على المصالحة الشعبية بين جميع أبنائه تحت هذه المظلة.

كما أكدا في بيان مشترك أن التظاهر السلمي لمن اختاره طريقا للتعبير عن رأيه حق مشروع «شريطة الالتزام التام بسلميته» ودون التورط في العنف أو في حمل السلاح سواء الناري أو الأبيض «ولو على سبيل الردع»، لأن حمل السلاح يؤدي حتما إلى استعماله، وهو ما يزيد من حمام الدم، وهذا يعني أن الخروج في مثل هذه الحالات مفسدة شرعية تزيد على أية مصلحة يرجوها الخارج فيها من ورائها، ويستوجب النهي عن الخروج فيها مراعاة لحرمة الدماء.

وأكد حزب النور والدعوة السلفية أن التكفير حكم شرعي وليس عقوبة اجتماعية توقع على الخصم مهما بلغت درجة خصومته، مؤكدين في بيان مشترك أنه متى لجأ الناس إلى سلاح التكفير ضاع بينهم الأمن على دينهم ودمائهم وأعراضهم، وشاعت بينهم الفوضى، معتبرين أنه من الغريب أن يلجأ البعض انتصارا للدكتور «مرسي» إلى تكفير الجيش والشرطة بمبررات لو صحت لانطبقت عليهم في عهد الدكتور «مرسي» بل إنهم لم يتم تكفيرهم حتى في عصر «مبارك»، وهو الأمر الذي حفظ الله به مصر من مصير دول أخرى عانت ـ ومازالت تعاني ـ عشرات السنين.

أنصار مرسي يحملون أحد مصابيهم خلال الاشتباكات مع الأمن في الجيزة امس (أ.ف.ب)

ودعا حزب النور والدعوة السلفية إلى اللجوء لمائدة المفاوضات مؤكدين رفض فكرة الحشد والحشد المضاد.

وفي الوقت نفسه أوضحا أن خطاب التكفير يشبه «خطاب التخوين» الذي امتلأت به قنوات تزعم «الليبرالية»، ولكنها في ذات الوقت قد تخصصت في خطاب الكراهية والتخوين لأبناء التيار الإسلامي، بل لم يسلم «د.البرادعي» من هجمتهم، لمجرد أنه أراد الالتزام بالقانون في التعامل مع المظاهرات والاعتصامات السلمية، كما استنكر الحزب والدعوة «استهداف الكنائس» بالحرق أو بغيره، وهو ما يخالف ما يلزم الإسلام المسلم به من الوفاء بالعقود، ومراعاة المصلحة العامة.

وقال الجانبان في بيان مشترك «في هذه الأثناء التي عم فيها الحزن على ضحايا فض اعتصامي «رابعة» و«النهضة» كنا نتوقع أن مناظر الدماء والأشلاء سوف تجعل أطراف الأزمة يندمون ويبادرون إلى أي حل من شأنه أن يوقف «حمام الدم»، إلا أن الأمور سارت في اتجاه المزيد من العنف».

وأضافا «زاد الأمر خطورة بوادر التدخل الدولي في الشأن المصري، حيث عقد مجلس الأمن جلسته لمناقشة الوضع في مصر، وهو ما دق ناقوس خطر جديد يحتم على جميع الأطراف أن يقدم كل شيء من التنازل من جهته».

ولفت الحزب والدعوة إلى بعض مظاهر العنف في الأيام الماضية بحسب قولهما ومن بينها استغلال بعض البلطجية فترة حظر التجول في ترويع المواطنين عامة وأصحاب السمت الإسلامي خاصة، واستهداف قوات الجيش وأقسام الشرطة ومديريات الأمن، والمنشآت العامة والخاصة، مما يمثل عدوانا على دماء أبرياء يمارسون دورهم في هذه الأماكن، ولا يجوز أخذهم بجريرة غيرهم، واشارا إلى أن الجيش المصري هو الجيش العربي الوحيد المتماسك في المنطقة، والمصلحة الإسلامية والعربية والقومية العليا تحتم على الجميع الحفاظ عليه وعلى قواته، وطي أي خلاف سياسي أمام هذه المصلحة العليا، كما حذر من انتشار موجات الغلو في أشقائها في مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية، في عزمها وقوتها إن شاء الله وحقها الشرعي لردع كل عابث أو مضلل للبسطاء من أشقائنا في مصر.

التيار الشعبي: مواقف العواصم الأجنبية لا تخدم جهود مصر لتحقيق التوافق الوطني

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال التيار الشعبي «إنه ومعه غالبية القوى السياسية والشخصيات الوطنية العامة والقوى الشبابية والثورية تستنكر بأقوى العبارات تلك المواقف التي اتخذتها بعض العواصم الأجنبية، والتي لا تخدم جهود مصر لتحقيق التوافق الوطني».

وأضاف التيار ـ في بيان له امس ـ «رغم أن قلوبنا مفعمة بالأحزان من أجل الدماء المصرية الغالية التي نزفت خلال الفترة الماضية، ورغم ما يمكن أن يعتمل في عقولنا وصدورنا من انتقادات لكل من تسبب في أن يصل بمصرنا الغالية إلى هذه الأحداث الدامية، نبدي بالغ الدهشة إزاء خضوع بعض الدول لتوصيف ما يجري في مصر على أنه عنف موجه ضد المدنيين من جانب الدولة دون أي انتباه لأن الاعتصامات التي تم فضها كانت اعتصامات مسلحة»، قائلا إن: «الاعتصامات تنافت مع جوهر فكرة الالتزام بالتعبير السلمي عن الرأي، وهو ما أدى أيضا إلى تصاعد كلفة الدم التي سالت أثناء عملية فض الاعتصامات».

وأعتبر التيار أنه «في ذات الوقت الذي ترى فيه تلك الدول الأمر على هذا النحو، فإنها تغض الطرف تماما عن أي إشارة جادة وواضحة وبنفس المستوى الذي تتحدث فيه عن العنف في مواجهة الاعتصامات، لأعمال العنف والشغب المنظم التي قادتها جماعة الإخوان المسلمين ضد المواطنين»، على حد وصفه.

وأعرب التيار عن الاستياء إزاء «عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الوضع في مصر وما نتج عنها بنفس الطريقة وزاوية الرؤية من طرف واحد، مؤكدا للجميع بشكل واضح أن مصر لن تسمح بأن تكون ساحة لتدخلات دولية في شؤونها أو فرض مصالح خارجية على حساب إرادة شعبها، كما أعرب عن اعتقاده بأن كثيرا من الدول والمسؤولين سعوا خلال الأسابيع الماضية للبحث عن حلول سياسية وسلمية واكتشفوا بأنفسهم خلال زياراتهم للقاهرة حجم العناد والتطرف من الطرف الآخر وفي مواجهة إرادة شعبية واسعة كانت وستبقى ترفض التدخل الأجنبي في شؤون مصر».

وأكد التيار الشعبي والقوى السياسية التي تشاركه الرؤية أنها تحترم وتقدر اهتمام المجتمع الدولي بما يحدث في مصر، وتثق أنه ينبع من الوحدة الإنسانية التي تجمع بين كل شعوب الأرض، ومن تقدير خاص للموقع الذي تحتله مصر في تاريخ الحضارة الإنسانية، ودورها المحوري في محيطها الإقليمي بأبعاده العربية والأفريقية والمتوسطية.

وأضاف أنه «وبنفس القدر من الاحترام لشعوب العالم، يرفض بكل قوة أي تدخل خارجي في الشأن المصري، ويدين البيانات الرسمية التي صدرت من بعض العواصم التي تمتلئ بالأكاذيب وتشويه الحقائق»، معتبرا أن الشعب المصري بكل طوائفه وقواه السياسية أعلن إرادته بجلاء، حين خرجت جماهيره بأعداد غفيرة في 30 يونيو 2013، وبشكل لا يمكن لأي مراقب منصف ان يتجاهل أنها تمثل الأغلبية الكاسحة للشعب المصري.

وأشار التيار الى ان دور القوات المسلحة المصرية لم يكن سوى حماية خيار الشعب المصري في الحرية والديموقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية.

الأنباء
السبت 17 اغسطس 2013

في جلسة مغلقة عقدت بمبادرة بريطانية ـ فرنسية ـ أسترالية.. والصين وروسيا رفضتا "إعلانا رسميا"

مجلس الأمن الدولي يدعو إلى "أقصى درجات ضبط النفس" ومندوب مصر بالأمم المتحدة: لا نقبل التدخل الخارجي في شؤوننا

جنود يقفون فوق مدرعات بالقرب من ماسبيرو أمس (رويترز)

الخارجية المصرية: نطالب بتبني الدول مواقفها استناداً للأوضاع الموجودة على أرض الواقع

نيويورك ـ يو بي أي ـ أ.ف.پ: عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مغلقة حول التطورات في مصر، أكد فيها أهمية إنهاء العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وأفادت سفيرة الأرجنتين لدى الأمم المتحدة، ماريا كرستينا بارسيفال، التي ترأس بلادها مجلس الأمن للشهر الحالي، بأن المجلس عقد جلسة مشاورات مغلقة استمع خلالها إلى إفادة من نائب الأمين العام للأمم المتحدة يان إلياسون.

وقالت بارسيفال للصحافيين عقب الجلسة أعرب الأعضاء أولا عن تعازيهم بالضحايا، وعن الأسف للخسائر في الأرواح.

وأضافت أن الدول 15 الأعضاء في مجلس الأمن «أسفت للخسائر البشرية» وتمنت إنهاء العنف وكذلك إحراز تقدم نحو «المصالحة الوطنية».

وتابعت أن «رأي أعضاء مجلس الأمن هو انه من المهم وضع حد لأعمال العنف في مصر وان تعتمد الأطراف أقصى درجات ضبط النفس».

وأوضحت أن الدول الـ15 اتفقت على «ضرورة وضع حد لأعمال العنف وإحراز تقدم في المصالحة الوطنية» في مصر. وأشارت بارسيفال إلى أن ما تقوله ليس «تصريحا رسميا» من مجلس الأمن ولكن «تعليقات» تعكس المحادثات المغلقة التي جرت بين الدول الـ15.

وقال ديبلوماسيون إن هذه الصيغة أتاحت لمجلس الأمن التحرك سريعا حيال الأزمة ومن دون أن يدرس المجلس نصا وتخطي بعض الخلافات. وقد رفضت روسيا والصين خلال المناقشات فكرة بحث إعلان رسمي.

وتقليديا ترفض موسكو وبكين التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة.

وقال ديبلوماسي غربي إن «المهم هو أن مجلس الأمن تمكن من أن يوجه سريعا رسالة للتهدئة وضبط النفس».

وعقد الاجتماع بمبادرة مشتركة من فرنسا وبريطانيا واستراليا.

وفي بدء الاجتماع قدم نائب الأمين العام للأمم المتحدة يان اليساون تقريرا للسفراء عن التطورات الأخيرة للوضع في مصر بغياب الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم حاليا بجولة في الشرق الأوسط.

في المقابل أعرب وزير الخارجية المصري نبيل فهمي امس عن عدم موافقة مصر على عقد جلسة مغلقة لمجلس الأمن الدولي لتناول الأوضاع فيها.

وطالب فهمي خلال اتصال هاتفي مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس بأن «تبني الدول مواقفها استنادا الى الأوضاع الحقيقية الموجودة على أرض الواقع وليس بناء على تقديرات أو تصورات تجافي الواقع».

وأكد بحسب المتحدث باسم الخارجية المصرية ان «اتخاذ مثل هذه المواقف التي تجافي الواقع المصري انما تشجع أطرافا مصرية على انتهاج سبيل العنف».

من جهته أكد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة السفير معتز احمدين خليل أنه أجرى اتصالات امس مع المندوبين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن، لشرح تطورات الوضع في مصر، شدد خلالها على أن الوضع في مصر لا يمثل تهديدا للسلم أو الأمن الدوليين، وأننا نرفض تناوله في مجلس الأمن، وان السلطات المصرية تمارس مهامها انطلاقا من مسؤولياتها بهدف الحفاظ على أمن المواطنين واستقرار الدولة، واننا لا نقبل التدخل الخارجي في شؤون مصر الداخلية.

وقال السفير معتز احمدين ـ في تصريح خطي ـ إنه قابل في وقت سابق «يان إلياسون» نائب سكرتير الأمم المتحدة قبل قيام الأخير بتقديم إحاطة لأعضاء مجلس الأمن خلال جلسة المشاورات المغلقة لأعضاء المجلس، لتوفير صورة دقيقة ومتكاملة له حول التطورات في مصر وأبعادها.

وأكد مندوب مصر الدائم خلال المقابلة التزام الحكومة المصرية بضبط النفس حفاظا على أرواح المصريين، وحرصها على احتواء الوضع الأمني في أقرب وقت ممكن، واشار الى أن المجتمع المصري يواجه أعمال عنف متطرفة مسلحة امتدت لحرق الكنائس ودور العبادة، والمنشآت الحكومية، مما يستوجب اتخاذ إجراءات لوقف العنف وحماية المجتمع، حتى يتسنى المضي في عملية سياسية لا تستثني أي فصيل ينبذ استخدام العنف.

الشأن المصري تصدّر اهتمامات الصحف البريطانية

«التايمز»: رحيل البرادعي كشف ظهر الحكومة

احتل الشأن المصري مساحات واسعة من الصحف البريطانية امس على شكل تقارير وتحليلات وافتتاحيات في أكثر من صحيفة.

ففي صحيفة «التايمز» كان عنوان المقال الذي يتناول التطورات الأخيرة في مصر استقالة صاحب السلام تجعل النظام مكشوفا كتبته كاثرين فيليب.

تقول كاتبة المقال: استقالة محمد البرادعي تجرد الحكومة المصرية المؤقتة ليس فقط من المدافع عن المصالحة الاجتماعية، بل أيضا من آخر حجة أن ما قام به الجيش ليس انقلابا.

وتكشف الكاتبة أن سياسيين غربيين حذروا الجنرال عبدالفتاح السيسي من أن البرادعي سيستقيل في حال استخدم العنف لفض الاعتصام، ولكن السيسي ووزير داخليته قررا تجاهل التحذيرات. وتقول: يغادر البرادعي حكومة من الليبراليين والتكنوقراط الموالين للعسكر الذين لم ينجزوا شيئا من المصالحة الاجتماعية سوى أنهم بصموا على خطط العسكر لإقصاء الإخوان المسلمين من أي دور سياسي مستقبلي.

وفي صحيفة «الغارديان» نطالع مقالا بعنوان: لايزال هناك وقت للتحالف مع القوى الملتزمة بالديمقراطية في مصر، كتبته مها عزام.

وتستهل الكاتبة مقالها بالقول: ان الدولة البوليسية والعسكرية قد عادت إلى مصر، بعد ان وضعت قدمها على الطريق الى الديموقراطية في أعقاب 60 سنة من الديكتاتورية. إلا أن البلد استدار في الاتجاه المعاكس حين قام الجيش بعزل الرئيس واعتقاله بتبرير قائم على خروج الناس إلى الشارع للمطالبة بعزل مرسي، رغم أنه اتضح أن الأعداد الحقيقة للذين خرجوا كانت أقل بكثير مما ادعاه الجيش ومن يدعمونه.

وأضافت: القوى التي طالبت بعودة البلاد إلى وضع ما قبل 25 يناير2011 لن تقتصر على القيادة العليا للجيش ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن والشرطة لكن القضاء وإعلام الدولة أيضا كان بين تلك القوى، وقامت تلك القوى مجتمعة بسد الطريق أمام التغيير.

مئات الجثامين بمساجد القاهرة لم تشملها إحصاءات الحكومة

القاهرة ـ إيلاف: رغم أن وزارة الصحة أعلنت أن عدد ضحايا «فض اعتصام أنصار مرسي»، 578 قتيلا، و4201 مصاب، إلا أن الرقم في تصاعد مستمر، وقد يتضاعف، لاسيما أن شهود عيان قالوا إنهم أحصوا عشرات الجثث في مستشفى أم المصريين بالجيزة، فيما العدد يتراوح بين 235 و259 جثة متفحمة في مسجد الإيمان بحي مدينة نصر بالقاهرة، بالقرب من ميدان رابعة العدوية، الذي شهد المجزرة.

وقال شهود عيان لـ «إيلاف» ان متعلقات جثث الضحايا تعرضت للسرقة.

200 جثة بـ"أم المصريين"

روى شهود عيان أن غالبية القتلى الذين يرقدون في المشرحة التابعة لمستشفى أم المصريين لقوا مصرعهم برصاصة مباشرة إما في الرأس أو منطقة الصدر.

وقال مصطفى لطيف، وهو شاب في الثلاثينيات من عمره، ان المستشفى تلقى أكثر من مائتي جثة منذ صباح الأربعاء الماضي وحتى الثانية من صباح الخميس الماضي، وأضاف الشريف الذي يقيم في منزل مجاور للمستشفى ان أهالي المنطقة المحيطة بالمستشفى تدخلوا لمساعدة فريق التمريض في نقل الجثث إلى داخل المشرحة، مشيرا إلى أن المشرحة تحوي أكثر من 200 جثة، جميعها ماتت نتيجة الإصابة بالرصاص أو الخرطوش.

قتل بالرصاص

وأوضح أن العديد من الأهالي كانوا ينقلون القتلى من ميدان نهضة مصر على الدراجات البخارية أو سيارات النقل أو التوتوك بالإضافة إلى سيارات الإسعاف، واشار الى ان أحد الضحايا تعرض للقتل برصاصة من نوع مجهول، أدت إلى شطر الجمجمة إلى نصفين، وخرج المخ منها.

وقال «كلما حاولنا إدخال المخ إلى الرأس، وإغلاقه يتساقط منها مرة أخرى، واضطررنا في النهاية إلى وضع الرأس في كيس بلاستيك، وربطه من منطقة العنق».

أشار لطيف إلى أن بعض الجثث كانت عبارة عن أشلاء، جمعها الأهالي أو المسعفون من مكان فض الاعتصام، لافتا إلى أن البعض كان يحمل اشلاء من أرجل أو أذرع أو أحشاء، في سيارة نصف نقل، وقال «أنا شخصيا وجدت جزءا من ساق لرجل، وسلمته إلى المستشفى، ولا أدري ماذا فعلوا به بعد ذلك». وكشف لطيف أن جثث الضحايا تعرضت للنهب والسلب، وأوضح أن بعض العاملين بالمستشفى وبعض من ساهموا في عملية نقل الجثث، استولوا على متعلقاتها، ولاسيما التليفونات المحمولة والأموال وساعات اليد وغيرها من المتعلقات الشخصية.

طلقات مجهولة

وقال شاب آخر يدعي محمد سعيد من أهالي منطقة أم المصريين تطوع لتجميع الجثث ووضعها في المشرحة بالمستشفى، أنه شاهد جثة لرجل توفي نتيجة إصابته بطلق ناري في الرأس، دخل من ناحية وخرج من الأخرى، لكن الأغرب بالنسبة لسعيد، أن صاحب الجثة أصيب بطلقة في ذراعه أدت إلى تفتيت العظام.

وقال «أول مرة أشوف طلقة تعمل كده في العظام». ولفت إلى أن المستشفى تلقى جثثا كانت متفحمة، ولا تظهر ملامحها، مرجحا أن يكون أصحابها تعرضوا للحرق بمواد معينة، وأرجع ذلك إلى أن هناك جثة أحرقت من أسفل الصدر، بينما الوجه وأحد الذراعين لم تصلهم النار، كما أن النار لم تمس ملابسه من منطقة الصدر.

وأشار سعيد إلى أن الجثث متكومة في مشرحة المستشفى، وترفض تسليمها إلى ذويهم إلا بعد نقلها إلى مشرحة زينهم، وهي المؤسسة التي تستخرج تصاريح الدفن، ونبه إلى أن المستشفى أغلق أبوابه، ورفض استقبال أي جثث أو مرضى منذ الثانية صباح الخميس، لعدم وجود أسرة أو مكان لحفظ جثث جديدة.

قوى وتيارات سياسية كويتية تستنكر مجازر ميادين الاعتصام

أصدرت بعض القوى والتيارات السياسية الكويتية بيانا عن الأحداث الجارية في مصر استنكرت فيه ما يجري قائلة: «مازال قادة الانقلاب العسكري الدموي يبرهنون يوما بعد يوم انهم آخر من يسلم لهم زمام الأمور في مصر، وان كل يوم يمر على وجودهم في السلطة يعني دماء بريئة تراق وحريات تضيع وحرمات تنتهك، ودولة تنهار معالم حضارتها الإنسانية والأخلاقية، وتعود الى الوراء عشرات السنين، ومزيد من التمكين للصهاينة وأذنابهم».

وأضاف البيان: «ان ما حدث من مجازر وحشية يندى لها جبين الإنسانية صباح الأربعاء 14 أغسطس 2013، في ميادين رابعة والنهضة في قلب القاهرة، راح ضحيتها مئات المدنيين العزل، فضلا عن جرح الآلاف بإصابات أغلبها خطيرة».

وأكدت القوى والتيارات السياسية في خضم هذه الأحداث بحسب البيان على التالي: «تحميل كامل مسؤولية الجرائم لقادة الانقلاب عن هذه الدماء ونطالب بتقديمهم لمحاكمات دولية كمجرمي حرب وإبادة ضد الإنسانية بفتح تحقيق دولي عاجل ونزيه حول هذه الجرائم».

مطالبة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة بالقيام بواجباتهم القانونية والإنسانية برفض الممارسات الدموية لسلطة الانقلاب ودعم العودة السريعة والكاملة للسلطة الشرعية المنتخبة في مصر. وتهيب القوى والتيارات السياسية مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام والشخصيات العامة القيام بأدوارها الإنسانية والتوعوية اضطلاعا بمسؤولياتها تجاه الأحداث الجارية.

منظمة بريطانية تدعو حكومة كاميرون إلى وقف جميع صادرات الأسلحة إلى مصر

لندن ـ يو.بي.اي: دعت منظمة بريطانية الحكومة الائتلافية برئاسة ديفيد كاميرون إلى وقف جميع صادرات الأسلحة إلى مصر، ردا على قيام سلطاتها بقتل المئات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي.

وقالت صحيفة «الغارديان» امس إن «الحملة ضد تجارية الأسلحة» حثت الحكومة البريطانية على وقف جميع صادرات الأسلحة البريطانية إلى مصر، بما في ذلك صفقة صادقت عليها مؤخرا قيمتها ملايين الجنيهات الاسترلينية لبيع القاهرة مروحيات عسكرية.

واضافت ان مصر، ووفقا لأحدث أرقام عن رخص التصدير لم يكشف عنها من قبل، اصبحت ثالث أكبر سوق للأسلحة البريطانية، وصادقت الحكومة البريطانية على منحها رخص تصدير تشمل معدات عسكرية قيمتها أكثر من 45 مليون جنيه استرليني في الربع الأول من هذا العام، من بينها مروحيات عسكرية قيمتها 43 مليون جنيه استرليني، والباقي مجموعة واسعة من المعدات العسكرية.

ونسبت الصحيفة إلى متحدثة باسم الحملة ضد تجارة الأسلحة قولها إن الوضع السياسي بمصر في العامين الماضيين اصبح غير مستقر للغاية بالمقارنة مع أي وقت مضى، فيما يهدد الجيش في الوقت الحاضر بإلغاء أي خطوات نحو الاصلاحات الديموقراطية والمصالحة.

واضافت المتحدثة يمثل قيام المملكة المتحدة ببيع أسلحة، بما في ذلك المروحيات العسكرية، إلى بلد يمر بمثل هذه الأوضاع ممارسة خاطئة تماما، فالجيش المصري يقتل الآن المئات في الشوارع، وقام وزير الأعمال فينس كيبل، الشهر الماضي بإلغاء خمسة تراخيص لتصدير أسلحة إلى مصر، غير أن الحملة ضد تجارة الأسلحة تريد أن يوقف جميع صادرات الأسلحة إلى مصر.

وكان كيبل اعلن في 19 يوليو الماضي عن إلغاء تراخيص تصدير إلى مصر على ضوء أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها وادت إلى مقتل مدنيين، وقال إن وزارة الأعمال والابتكار والمهارات المسؤولة عن اصدار تراخيص تصدير الأسلحة قررت إلغاء خمسة تراخيص تصدير قياسية فردية إلى مصر بموجب نصيحة من وزارة الخارجية البريطانية.

"إخوان الأردن" يطالبون الحكومة بسحب السفير من القاهرة وطرد السفير المصري

تركيا ومصر تتبادلان استدعاء السفراء

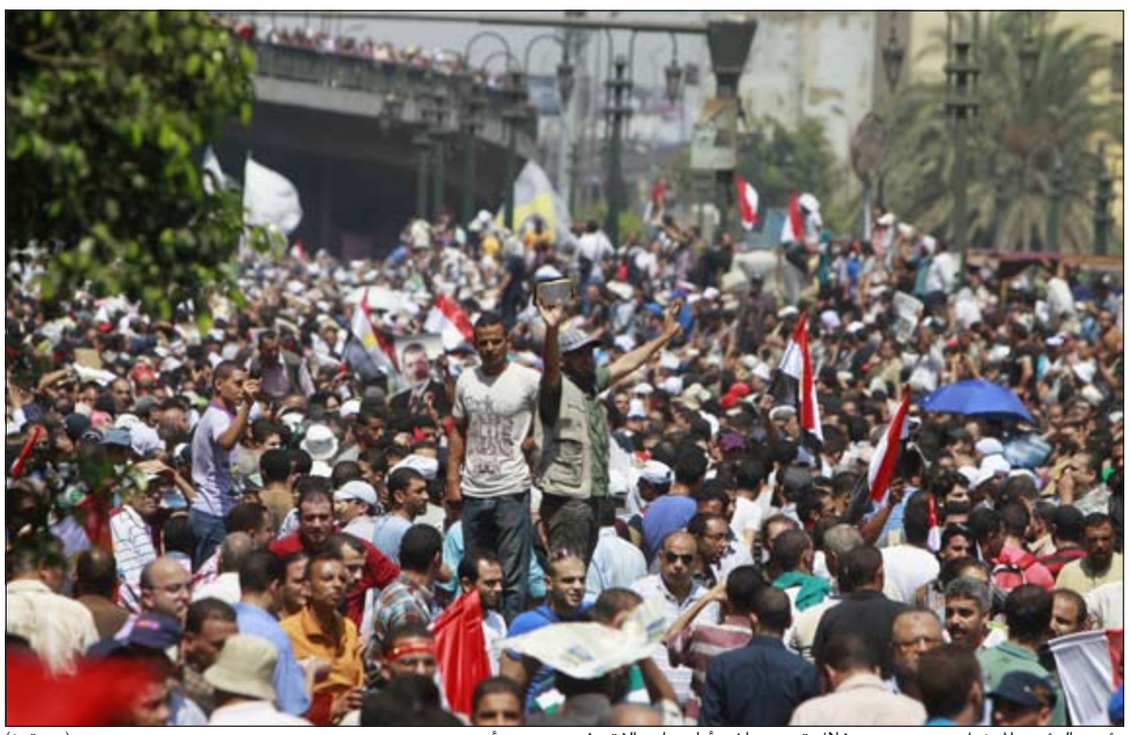

مؤيدو الرئيس المعزول محمد مرسي خلال تجمع حاشد أمام جامع الفتح في رمسيس أمس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: تبادلت مصر وتركيا أمس استدعاء السفراء، بعد يوم من فض قوات الأمن المصرية بالقوة اعتصامين مؤيدين للرئيس الاسلامي المعزول محمد مرسي حيث غادر السفير التركي لدى مصر حسين عوني بوتسالي القاهرة أمس على الطائرة التركية المتجهة الى اسطنبول ـ رحلة رقم 695 ـ بعد استدعاء وزارة الخارجية التركية له.

وكانت وزارة الخارجية التركية قد أعلنت استدعاء سفيرها في مصر للتشاور بعد الادانة القوية من انقرة لفض القوات المصرية لاعتصامي انصار الرئيس المعزول محمد مرسي وبالمثل قامت وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير المصري لدى تركيا عبدالرحمن صلاح أمس للتشاور احتجاجا على التدخلات التركية في الشؤون الداخلية المصرية.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية لوكالة فرانس برس «استدعي سفيرنا لبحث آخر التطورات التي تجري في مصر»، مضيفا ان السفير حسين عوني بوتسالي سيعود الى القاهرة.

من جهته، قال وزير الخارجية المصري نبيل فهمي في بيان انه «تقرر استدعاء السفير المصري في انقرة للتشاور».

الى ذلك، طالب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن همام سعيد، أمس الحكومة بسحب السفير الأردني من القاهرة وطرد السفير المصري من عمان، وسحب اعتراف المملكة بالحكومة المصرية الجديدة.

وقال سعيد في كلمة ألقاها خلال تظاهرة نظمتها الحركة الإسلامية في عمان «أقول للحكومة الأردنية اسحبي اعترافك بـ «الانقلاب» الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي واسحبي سفيرك في القاهرة (بشر الخصاونة) وسفير «الانقلاب» في عمان (خالد ثروت)»، منتقدا الرئيس الأميركي باراك أوباما ووصفه بـ «العبد» وطالبه بـ « الانتصار لعبوديته»، وموجها تحية خاصة لتركيا وقطر لـ «دعمهما الشرعية الدستورية في مصر».

وكان المئات من أنصار جماعة «الإخوان المسلمين» في الأردن، في عمان تظاهروا أمس، استنكارا لما وصفوه بـ «المجازر» التي ارتكبها الأمن المصري في فض اعتصامات مؤيدة للرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وندد المتظاهرون بـ «الانقلاب» الذي أطاح بمرسي، ورددوا هتافات مؤيدة له، وأخرى مناهضة لـ«الانقلاب والبلطجة» ولوزير الدفاع المصري الفريق عبدالفتاح السيسي.

ورفعوا الأعلام الأردنية والمصرية، وهتفوا «من عمان تحية إلى (ميدان) رابعة (العدوية) الأبية»، و«يسقط.. يسقط حكم العسكر»، و«هي لله هي لله لا للمنصب ولا للجاه»، و«السيسي قاتل السيسي خاين».

وطالبوا الحكومة الأردنية بإدانة «المجازر» وقطع العلاقات مع قادة «الانقلاب» في مصر والوقوف إلى جانب الحق.